هادئ ومقدام ولم يهرب سوى من الاضواء

احمد سعدات: المعتقل الملاحق في سجنه

اريحا ـ من حسام عزالدين:

انتخب احمد سعدات امينا عاما للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عام 2001 قبل ان تعتقله السلطة الفلسطينية في العام التالي بناء على طلب اسرائيل.

وكان سعدات امضى جزءا كبيرا من حياته منذ بلوغه عامه السادس عشر متنقلا بين المعتقلات، وثم تسلم امانة الجبهة الشعبية خلفا لابو علي مصطفى الذي اغتاله الجيش الاسرائيلي بصاروخين اطلقتهما باتجاهه مروحيتان وهو جالس في مكتبه برام الله في آب (اغسطس) من العام 2001.

وكان سعدات اعتقل في 15 كانون الثاني (يناير) 2002 من قبل السلطة الفلسطينية مع اربعة من اعضاء الجبهة الشعبية عقب تبني الجبهة مسؤولية اغتيال وزير السياحة الاسرائيلي رحبعام زئيفي في احد فنادق القدس، الا ان السلطات الاسرائيلية فرضت حصارا على مقر ياسر عرفات في المقاطعة برام الله مطالبة بتسليم سعدات ورفاقه الذين وضعهم الرئيس الفلسطيني الراحل تحت اشرافه مباشرة.

وفي أيار (مايو) 2002، توصلت السلطة الفلسطينية واسرائيل الى اتفاق باشراف دولي يقضي بان ينقل سعدات ورفاقه الى سجن أريحا تحت اشراف أمريكي وبريطاني، ورفعت بموجبه اسرائيل الحصار الذي استمر 35يوما عن مقر عرفات.

ووضع سعدات مع رفاقه في قسم خاص في سجن اريحا باشراف الشرطة الفلسطينية وتحت حراسة امريكية وبريطانية.

ورشحت الجبهة الشعبية امينها العام سعدات على رأس قائمتها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية الاخيرة في كانون الثاني (يناير) الماضي، وفاز بمقعد برلماني من ضمن ثلاثة مقاعد حظي بها التنظيم.

ومنذ اعتقاله، واصلت الجبهة الشعبية مطالبتها السلطة الفلسطينية باطلاق سراحه مع رفاقه، خاصة وان محكمة العدل العليا الفلسطينية كانت اصدرت قرارا قضائيا باطلاق سراحهم.

ورد الرئيس الفلسطيني محمود عباس مؤخرا على المطالبة باطلاق سراح سعدات بانه على استعداد لذلك «شريطة ان تعلن الجبهة الشعبية مسؤوليتها عن ضمان حياته بعد الافراج عنه، وان لا مسؤولية على السلطة».

ويعرف عن سعدات الذي عمل مدرسا لمادة الرياضيات «هدوءه وهروبه من الاضواء» التي تعتبر الشيء الوحيد الذي يهرب منه حسب ما يصفه مقربون، الى ان تم انتخابه امينا عاما للجبهة الشعبية.

ولد احمد سعدات عبد الرسول في مدينة البيرة عام 1953 وعاش فيها وأنهى دراسته في معهد المعلمين في رام الله، وتخصص في الرياضيات حيث عمل مدرسا في مدارس السلطة الفلسطينية حتى انتخابه امينا عاما.

اعتقل أكثر من مرة لدى السلطات الاسرائيلية وكانت المرة الأولى في شباط (فبراير) 1969 حيث اوقف لمدة ثلاثة شهور، ولم تمض شهور قليلة حتى اعتقلته اسرائيل مجددا في نيسان (ابريل) 1970 وأمضى 28 شهرا في السجن، وفي آذار (مارس) 1973 اعتقل وامضى عشرة أشهر في السجن، واعيد اعتقاله للمرة الرابعة في ايار 1975 لمدة 45 يوما وفي ايار 1976 اعتقل للمرة الخامسة وحكم عليه بالسجن مدة اربع سنوات، واعتقل كذلك في تشرين الثاني 1985 لمدة عامين ونصف، وبعد اندلاع الانتفاضة الأولى (1987) اعيد توقيفه فأمضى في الاعتقال الاداري تسعة أشهر. وعام 1992 امضى 13 شهرا في الاعتقال الاداري. وبعد توقيع اتفاقية اوسلو بين الفلسطينيين والاسرائيليين قامت السلطة الفلسطينية باعتقال أحمد سعدات ثلاث مرات لفترات وجيزة، في كانون الاول/ديسمبر 1995 وكانون الثاني/يناير 1996 وفي آذار/مارس 1996.

تولى سعدات مسؤوليات متعددة داخل السجون وخارجها، وانتخب عضوا في اللجنة المركزية للجبهة الشعبية التي اسسها جورج حبش عام 1967 في المؤتمر الرابع العام 1981، وفي المؤتمر الخامس عام 1993 أنتخب عضو في المكتب السياسي اثناء وجوده في الاعتقال الاداري.

صورة من الارشيف لاحمد سعدات في السجن بعد ادلائه بصوته بالانتخابات الفلسطينية (ا ف ب)

زوجة سعدات تعتبر اعتقاله مؤامرة امريكية بريطانية اسرائيلية

■ رام الله ـ ا ف ب: اعتبرت عبلة سعدات زوجة الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ان اعتقال زوجها تم بالتواطؤ بين اسرائيل والولايات المتحدة وبريطانيا.

وقالت عبلة سعدات خلال كلمة القتها في مسيرة شارك بها المئات من مناصري الجبهة الشعبية امام منزل احمد سعدات في رام الله «ان اعتقال احمد تم من خلال مؤامرة نفذها الاسرائيليون بتواطؤ واشتراك امريكي وبريطاني» في العلمية، التي قالت انها تمت «بخيانة» دون مزيد من التوضيح.

وقالت «انني فخورة بزوجي، واحمد الله على سلامته وهذا هو طريق المناضلين واسرة سعدات ستقبى على عهده في النضال حتى دحر الاحتلال الاسرائيلي عن الاراضي الفلسطينية». وتابعت «ان معركتنا مع الاحتلال الذي يدمر حياتنا ويحتل اراضينا، وسنفوت الفرصة على الاحتلال وسنبقى موحدين سلطة وفصائل ضد اسرائيل التي تحاول استدراج الجميع لاقتتال داخلي فلسطيني».

وقالت ان «احمد وكل الجبهة الشعبية كانوا حريصين على الوحدة الوطنية الفلسطينية وسنواصل حرصنا عليها محصنين موحدين ضد الاحتلال». وكانت سعدات رفضت تحميل السلطة الفلسطينية مسؤولية حماية زوجها وقالت ان «من يعرف السلطة الفلسطينية لا يمكنه تحميلها المسؤولية، فالسلطة غير قادرة على حماية نفسها، فقد تم قتل أبو عمار (الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات) وهو داخل المقاطعة في رام الله»، وأضافت «أحمل السلطة مسؤولية إبرام الاتفاق لسجن احمد (سعدات) منذ البداية لانهم كانوا يعلمون انهم غير قادرين على حمايته أو حتى حماية أنفسهم».

مسؤول إسرائيلي كبير يزور موريتانيا

نواكشوط ـ «القدس العربي» ـ من عبد الله السيد:

أخيرا تمكنت الحكومة الإسرائيلية من إيفاد أحد مسؤوليها الكبار إلى موريتانيا رغم أن الحكومة الانتقالية الموريتانية كانت تقابل هذه المساعي بالتسويف تجنبا للإحراج الكبير الذي تسببه لها هذه الزيارة.

واستقبل الرئيس الموريتاني أعل ولد محمد فال أمس الثلاثاء ياكوب هداس هاندلسمان رئيس قسم الشرق الأوسط وعملية السلام بالخارجية الاسرائيلية بحضور ولد مولاي الزين أمين عام الخارجية الموريتانية والسفير الإسرائيلي بنواكشوط بوعز بوسميث.

وقال المسؤول الإسرائيلي في تصريحات للصحافة أنه ناقش مع الرئيس ولد فال العلاقات الموريتانية الإسرائيلية وسبل تعزيزها في شتى المجالات، وأوضح هداس أن المباحثات شملت ايضا تطورات الوضع في منطقة الشرق الأوسط.

وتسبب هذه الزيارة حرجا كبيرا للسلطات الموريتانية لكون الشعب الموريتاني يرفض سياسة التطبيع التي أرساها الرئيس المخلوع معاوية ولد الطايع واضطر خلفه الرئيس ولد فال الى المحافظة عليها خشية من زعزعة نظامه.

وقد أجرى المسؤول الإسرائيلي محادثات مطولة في وزارة الخارجية الموريتانية كما عقد مساء أمس جلسة عمل مع وزير الصحة الموريتاني سعدنا ولد ابحيدة تناولت وضع وطرق افتتاح مركز معالجة السرطان الذي أقامته الحكومة الإسرائيلية في نواكشوط وتولت تجهيزه دون أن يفتتح لاستقبال المرضى.

يذكر أن موريتانيا وقعت في تشرين ثاني (نوفمبر) 1995 اتفاقا تعترف فيه بإسرائيل وتقيم علاقات معها، وفي تشرين أول (أكتوبر) 1998 زار وزير الشؤون الخارجية والتعاون الموريتاني تل أبيب حيث عقد محادثات مع رئيس الوزراء الإسرائيلي آنئذ، بنيامين نتانياهو، وقد انتقدت الجامعة العربية بشدة الزيارة، وقالت إنها تتعارض مع مقررات الجامعة حول وقف تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وهددت بفرض عقوبات على موريتانيا، وبعد ذلك بوقت قصير نفت إدارة الطايع تقارير في وسائل إعلام غربية عن موافقتها على تخرين نفايات نووية إسرائيلية في موريتانيا. واثارت اقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين موريتانيا وإسرائيل في تشرين أول (أكتوبر) 1999 جدلا واسع النطاق داخليا وعلى الصعيد العربي.

كما أدت زيارة لوزير الخارجية الموريتانية الداه ولد عبدي إلى إسرائيل في أيار (مايو) 2001 والتي اجتمع خلالها مع رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون ووزير خارجيته شيمون بيريز، مزيدا من الجدل.

وفي أواخر آذار ونيسان 2002 قاومت الحكومة الموريتانية مجددا الضغوط لقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، في الوقت الذي كانت فيه حكومة تل أبيب تشن حملة عسكرية على الفلسطينيين في الضفة الغربية.

وهدفت إسرائيل من توثيق علاقتها بموريتانيا إلى احداث شق في الصف العربي، وتسريع مسيرة التطبيع، والإيهام بأن الدول العربية جميعًا من القلب إلى الإطراف في طريقها إلى توثيق العلاقة مع إسرائيل، هذا فضلاً عن الاستفادة من الموقع الإستراتيجي لموريتانيا كجسر بين العالم العربي وأفريقيا لمصلحة إسرائيل، دون أن ننسى الأطماع الإسرائيلية في الماس والنفط الذي يجري الآن التنقيب عنهما بكثافة في مساحات واسعة من موريتانيا.

حزب الله: اقتحام سجن أريحا يؤكد ان الرهان على الدول الكبرى سراب

■ بيروت ـ يو بي آي: قال حزب الله اللبناني ان اقتحام القوات الإسرائيلية سجن أريحا يؤكد أن الرهان على الدول الكبرى هو «رهان على سراب».

وقال النائب في كتلة حزب الله محمد رعد «إن ما يجري في أريحا اليوم (امس)، وما جرى من توافق دولي يؤكد ان الرهان على الدول الكبرى لتدعيم حق شعوبنا في تقرير مصيرها وفي تحرير أرضها، هو رهان على سراب».

وأضاف «نحن نشد على أيدي شعبنا في فلسطين لمواجهة العدوان الصهيوني، ونؤكد اننا سنبقى معهم حتى يحققوا التحرير لأرضهم، وحتى تتحقق عودتهم من لبنان إلى فلسطين، حيث يمارسون سيادتهم الكاملة على أرضهم». إلى ذلك، اعتصم عدد من المسلحين من الجبهة الشعبية أمام مقرهم في مخيم عين الحلوة، شرقي مدينة صيدا الجنوبية، استنكاراً لاقتحام القوات الإسرائيلية سجن أريحا واعتقالها أمينهم العام.

وندد المعتصمون بالعملية الإسرائيلية وطالبوا منظمة التحرير الفلسطينية والمحافل الدولية بإطلاق سراح سعدات وحمايته.

موسى وأبو الغيط يدينان اقتحام إسرائيل سجن أريحا

■ القاهرة ـ يو بي آي: أدان الامين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى اقتحام اسرائيل سجن اريحا في الضفة الغربية ووصفه بأنه عدوان يستهدف القضاء على فرص السلام، في حين اعتبره وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط انه يمثل إمعانا من اسرائيل في استخدام منطق القوة.

كما شكك ابو الغيط بانسحاب المراقبين الدوليين من السجن قبل الاقتحام، وقال ان ذلك يثير علامات الاستفهام حول مهمتهم. وقال أبو الغيط في بيان صحافي إن استخدام القوة لحل المشكلات العالقة بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية «أمر غير مقبول ويتنافى والاتفاقات الموقعة بين الجانبين».

وقال «إن معالجة المشكلات الناشئة عن تطبيق اتفاق سجن أريحا كان يجب أن تتم بالتشاور بين أطراف الاتفاق جميعا وليس باتخاذ اجراءات أحادية الجانب أو باستخدام القوة المسلحة والتعرض لرجال الأمن الفلسطيني الذين يقومون بواجبهم في ظروف شاقة».

وأشار أبو الغيط إلى أن القاهرة على اتصال بكل الأطراف من أجل احتواء الموقف بصورة سريعة، داعيا الفصائل الفلسطينية لضبط النفس والامتناع عن اتخاذ ما من شأنه تعريض حياة وممتلكات المواطنين الأوروبيين في الاراضي الفلسطينية للخطر.

من ناحيته وصف الامين العام المساعد لشؤون فلسطين بالجامعة العربية محمد صبيح الاقتحام بانه «عملية خطيرة وهمجية».

الاردن: العملية الاسرائيلية في أريحا تصعيد خطير

■ عمان ـ يو بي آي: اعتبر الاردن أن العملية العسكرية التي قامت بها اسرائيل في اريحا تشكل تصعيدا خطيرا لا مبرر له.

وقال المتحدث الرسمي باسم الحكومة الاردنية ناصر جودة إن الحكومة الاردنية تابعت العمليات العسكرية في اريحا، وان الاردن يحذر من الاثار السلبية التي ستترتب عليها، وان بلاده تعتبرها تصعيدا خطيرا لا مبرر له، وتراجعا عن ترتيبات وتفاهمات مسبقة تم التوصل إليها. وحذر جودة من أن التحركات الاسرائيلية لن تؤدي إلا لزيادة التوتر في المنطقة وإلحاق الاذى بالجهود الرامية لاحياء عملية السلام.

وأضاف ان بلاده تقوم حاليا باتصالات على كافة المستويات مع كل من الولايات المتحدة الامريكية والسلطة الفلسطينية واسرائيل وبريطانيا لحثها جميعا على العودة الى التفاهمات الخاصة بوضع السجناء الستة .

اغلاق معبر رفح بعد انسحاب المراقبين الدوليين منه

■ غزة ـ اف ب: اعلن مصدر فلسطيني مسؤول امس ان معبر رفح الحدودي بين قطاع غزة ومصر اغلق امس حتى اشعار اخر بعدما انسحب المراقبون الدوليون منه بطلب من حكوماتهم.

وقال سمير ابو نحلة المدير العام للمعبر «ان المراقبين الدوليين غادروا عصر اليوم (امس) المعبر بناء على طلب من حكومتهم بسبب الاوضاع الامنية المتدهورة».

واكد ابو نحلة «قمنا بتشديد الحراسة على المعبر لكن قاموا بتنفيذ طلب بلادهم ولذلك يعتبر المعبر مغلقا حتى اشعار اخر بسبب عدم وجود مراقبين دوليين».

ومعبر رفح الحدودي هو المنفذ الوحيد لقطاع غزة، وقد اعيد فتحه بعد الانسحاب الاسرائيلي من القطاع الذي انجز في ايلول (سبتمبر) الماضي بعد التوصل الى اتفاق اسرائيلي ـ فلسطيني بان يكون المعبر تحت اشراف دولي.

اتفاق على إنهاء السلاح الفلسطيني خارج المخيمات خلال 6 اشهر.. وتمثيل دبلوماسي مع سورية

الحوار اللبناني: تثبيت لبنانية مزارع شبعا وتحديدها وفق إجراءات الامم المتحدة واجماع على وجود أزمة حكم ورئاسة الجمهورية تُبحث في الكواليس

بيروت ـ «القدس العربي» ـ من سعد الياس:

بعد 7 ايام على انطلاق جولات الحوار اللبناني اللبناني من دون رعاية ولا وصاية وبعدما بلغ عدد الجولات الحوارية 12 جولة، وفى رئيس مجلس النواب نبيه بري بوعده تقديم «شيء دسم»، فخرج أعضاء مؤتمر الحوار بوثيقة تفاهم على بعض النقاط بالاجماع بعد نقاش مطولٍ وأخذ وردٍ، اسفر بعد الاستعانة بمفردات اللغة العربية الى التوصل الى صياغة توافقية لبعض بنود جدول الاعمال الذي حدده الرئيس بري عند الدعوة الى الحوار وأبرزها الحقيقة في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، السلاح الفلسطيني، العلاقات اللبنانية السورية، مزارع شبعا، فيما إتفق على الاعتراف بوجود أزمة حكم في موضوع رئاسة الجمهورية على أن تناقش المسألة الاربعاء المقبل في 22 الجاري اضافة الى سلاح المقاومة.

وكان الرئيس بري رفع جلسة الحوار الثانية عشرة بعد ظهر امس، وعقد مؤتمراً صحافياً حضره رئيس كتلة المستقبل النائب سعد الحريري ورئيس الهيئة التنفيذية لحزب القوات اللبنانية سمير جعجع وعدد من النواب، وأعلن فيه صدور الدخان الابيض الذي بقي لونه يميل الى الرمادي في بعض النقاط التي غلب عليها الطابع العمومي ولاسيما في موضوع لبنانية مزارع شبعا التي يرتبط بها مصير سلاح المقاومة. ولوحظ ان بند مزارع شبعا جاء مقتضباً واستبدلت عبارة ترسيم الحدود بعبارة تحديد. واستهل الرئيس بري بالقول «تعلمون انه في الثاني من آذار في بداية الحوار انتهى ذلك اليوم باعلان ان المتحاورين اجمعوا على موضوع الحقيقة ومتفرعاتها في ما يخص الرئيس الشهيد رفيق الحريري، وبالتالي أقر موضوع لجنة التحقيق الدولية، وموضوع المحكمة الدولية، وموضوع توسيع مهمات لجنة التحقيق. بعد ذلك، وعلى مدى أيام عديدة، توصل المتحاورون الى اجماع وتوافق تام على مواضيع عدة لا تقل اهمية في ما يتعلق بالموضوع الوطني عما سبق أن أقر».

وعدّد الرئيس بري البنود المتفق عليها على الشكل الآتي: «في الموضوع الفلسطيني، إنطلاقاً من وثيقة الوفاق الوطني وما نصت عليه تحت عنوان بسط سيادة الدولة اللبنانية على كل الاراضي اللبناني، والتزاماً بمضمونها، وبعد تأكيد ضرورة احترام الفلسطينيين لسلطة الدولة والتزام قوانينها ورفض التوطين ودعم حق العودة للاخوة الفلسطينيين، اتفق المجتمعون على ما يأتي: أولاً: حث الحكومة اللبنانية على متابعة جهودها في معالجة المسائل الحياتية والاجتماعية والانسانية بالنسبة الى الفلسطينيين داخل المخيمات والفلسطينيين المقيمين خارجها في لبنان، مع ما يقتضيه ذلك من تسهيلات قانونية ومن متابعة جادة لدى المجتمع الدولي وتحمل مسؤولياته لتأمين العيش اللائق الكريم للفلسطينيين الى حين عودتهم الى ديارهم. ثانياً: بناء على قرار مجلس الوزراء في موضوع معالجة قضايا اللاجئين الفلسطينيين في لبنان والتزامه لجهة إنهاء وجود السلاح الفلسطيني خارج المخيمات في مهلة قدرها ستة أشهر، ومعالجة قضية السلاح داخل المخيمات مع تأكيد مسؤولية الدولة اللبنانية والتزامها حماية المخيمات الفلسطينية من اي اعتداء، التزام المجتمعون العمل الجدي لتنفيذ ما ورد أعلاه ودعم جهود الحكومة للتوصل الى ذلك من طريق الحوار. ثالثاً: اعتبار الفقرة الواردة في مقدمة الدستور لجهة ان لا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين، جزءاً من ميثاق العيش المشترك، وقد نصت الفقرة (ي) من الدستور على ان لا شرعية لأي سلطة تناقضها.

في موضوع العلاقات اللبنانية ـ السورية، انطلاقاً مما ورد في مقدمة الدستور لجهة ان لبنان الوطن السيد الحر المستقل عربي الهوية والانتماء وما تكرس في وثيقة الوفاق الوطني ـ الطائف لجهة العلاقات المميزة التي تقوم بينه وبين سورية والتي تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الاخوية المشتركة، وبعد تأكيد ضرورة التنسيق والتعاون بين البلدين في شتى المجالات بما يحقق مصلحتهما في إطار سيادة كل منهما واستقلاله، اتفق المجتمعون على ان تنمية هذه الروابط تقتضي إرساءها على قواعد ثابتة وواضحة تؤدي الى تصحيح ما شاب هذه العلاقات من خلل، وذلك عبر: اولاً: عدم جعل سورية مصدر تهديد لامن لبنان او جعل لبنان مصدر تهديد لامن سورية وسلامة مواطنيهما في أي حال من الاحوال، ومن أجل ذلك يقتضي ضبط الحدود بينهما من الجانبين ودعوة الحكومة اللبنانية الى اتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك من جهتها. ثانياً: تكريس قاعدة عدم تدخل اي من الدولتين في شؤون الدولة الاخرى الداخلية. ثالثاً: إقامة علاقات ندية بين الدولتين مبنية على الثقة والاحترام المتبادلين تتجسد في أقرب وقت ممكن بانشاء علاقات ديبلوماسية بين سورية ولبنان وعلى مستوى السفارات. رابعاً: تفعيل ودعم اللجنة المشتركة بين البلدين لمتابعة انهاء ملف المفقودين والمعتقلين في البلدين بالسرعة الممكنة.

في ما يتعلق بمزارع شبعا، فقد أجمع المتحاورون على لبنانية المزارع، وأكدوا دعمهم للحكومة في جميع اتصالاتها لتثبيت لبنانية مزارع شبعا وتلال كفرشوبا وتحديدها وفق الاجراءات والاصول المعتمدة المقبولة لدى الامم المتحدة».

واضاف الرئيس بري «يبقى ايضاً انه جرى نقاش ولكن لا يزال ايضاً في حاجة الى متابعة، في موضوع رئاسة الجمهورية، وقد أجمع المتحاورون على وجوب مناقشة الموضوع لمعالجة ازمة الحكم القائمة في البلد. كذلك في ما يتعلق بسلاح المقاومة لا يزال هذا الامر قيد النقاش. ومن أجل ذلك ومن اجل أمور أخرى ايضاً لا تزال في حاجة الى علاج، أرجئت الجلسة الى الاربعاء في 22 الجاري».

وسئل: بالنسبة الى موضوع مزارع شبعا، تحدثتم عن كلمة «التحديد» وليس الترسيم؟ اجاب «ليست القصة استعمال كلمات، المسألة هي اننا نرى ما هو الممكن الذي يعطي الغاية التي يجب ان تتحقق في ما يتعلق بلبنانية مزارع شبعا وتثبيتها».

واذا كانت آلية تحرير المزارع عبر المقاومة؟ قال «لقد تلونا نصوصاً باللغة العربية، وفي هذه النصوص شقان: شق يتعلق بالتثبيت في الامم المتحدة، نقول كيف ستتم الطريقة وندعم الحكومة اللبنانية فيها، والمهم ان يكون اللبنانيون مجمعين على هذا الامر، وقد أجمعوا عليه. والشق الثاني لم ندخله في هذا الموضوع، ولكن حق المقاومة هو دائما حق مشروع لنا».

واذا كان تأجيل الحوار الى الاربعاء لمعرفة تقرير سيرج برامرتس؟ اجاب «لم اقل انه تم التأجيل، نقول ان هذه هي المواضيع التي تمكنا من الاتفاق عليها، وكان الكلام على الحرف والفاصلة وبمنتهى الدقة، اما بقية الامور فلا يزال الحوار قائماً حولها». سئل: هل هذا يعني ان الموضوعين اللذين لا يزالان قيد النقاش، اي رئاسة الجمهورية وسلاح المقاومة، مترابطان؟ اجاب «إطلاقا، ليس هناك علاقة بينهما، فكم مرة قيل في الاعلام وفي التعليقات ان موضوع مزارع شبعا مرتبط بالمقاومة وبموضوع رئاسة الجمهورية؟ ها نحن بتتنا المسألة».

سئل: في موضوع رئاسة الجمهورية هل تأجيل البحث مرتبط بالاتفاق على البديل قبل استقالة الرئيس لحود؟ اجاب «كلا، لم نتكلم بهذه اللغة ابداً، يبدو انك حللت المشكلة ونحن هنا». سئل: هل اللجوء الى الامم المتحدة يعني انكم استبعدتم خيار المقاومة؟ اجاب «بالعكس، خيارالمقاومة باق، باق، باق حتى يتحرر آخر شبر من ارض لبنان، بالعكس هذا الامر وسيلة ضغط ولا ربط بين الاثنين».

من جهته، أعلن النائب سعد الحريري الذي تغدّى مع العماد ميشال عون في مطعم «البلد» في وسط بيروت «أن احداً لم يربح من 14 آذار أو من 8 آذار بل أن لبنان هو الذي ربح، وقد جلس اللبنانيون مع بعضهم وما فعلوه هو لمصلحة لبنان ولم يساوم احد على هذه المصلحة». ورأى «أننا في طريقنا الى لبنان اولاً حتى نأخذ البلد من مرحلة الى أخرى».

واعتبر النائب وليد جنبلاط الذي كان المعترض الاكبر على لبنانية مزارع شبعا «أن اللغة العربية غنية جداً، فمن الترسيم الى التحديد، وكانت الجلسة مفيدة وانتقلنا من الترسيم الى التحديد فاتفقنا على موضوع اساسي، وإن شاء الله يتوفق الرئيس السنيورة في الشام».

وسأل رئيس الهيئة التنفيذية في القوات اللبنانية سمير جعجع «من كان يقول إننا سنتفق على أننا سنصل الى قواسم مشتركة؟»، ولكنه اضاف «يجب ألا يفهم أحد أن كل مشاكل لبنان حلّت، إنما حصل تقدم وهذا الحوار سيبقى كحلقة مستمرة ونرى ما سيطبق هكذا حصل في الاسبوع الفائت وهكذا سيحصل الاسبوع المقبل بدلاً من أن تبقى الامور مطروحة في الشارع». وعبّر عن احترامه للامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله وإمكان الاجتماع به في أي مكان.

سمير جعجع ونبيه بري وسعد الحريري عقب مؤتمر صحافي مشترك بعد نهاية اجتماع الامس (ا ف ب)

قوى 14 آذار استعاضت عن الحشد المليوني بلقاء في المقر السابق للاستخبارات السورية

بيروت ـ «القدس العربي» ـ من سعد الياس:

أحيت قوى 14 آذار يوم انتفاضة الاستقلال في 14 آذار 2005 الذي ضمّ أكثر من مليون ونصف المليون لبناني في ساحة الشهداء التي أطلق عليها اسم ساحة الحرية. واختارت لجنة المتابعة عدم الدعوة الى حشد شعبي مماثل للعام الفائت لاسيما أنه تمّ حشد مليون مواطن قبل شهر في الذكرى السنوية الاولى لاستشهاد الرئيس رفيق الحريري. لكن اللجنة عقدت اجتماعها في فندق «بوريفاج» الذي شكّل مع محيطه لسنوات مقراً للاستخبارت السورية في لبنان. وأكد عضو لجنة المتابعة النائب وليد عيدو «أن هذا المكان له رمزية، خصوصاً انه كان مقراً لنظام الوصاية وللنظام الامني الذي اسقطه «14 آذار» وبالتالي فلقاؤنا في هذا المكان يؤكد اننا اجتزنا بنجاح عقداً كثيرة، في طليعتها اننا حققنا الاستقلال وانهينا نظام الوصاية».

وتلا النائب عيدو بياناً جاء فيه «في مسار الرابع عشر من آذار، توقف المجتمعون امام هذه المحطة الوطنية المهمة، حيث أبدى اللبنانيون خيارهم التاريخي في السيادة والحرية والاستقلال بعد نضال طويل ضد نظام الوصاية واستشهاد رجل كبير في التاريخ اللبناني هو الرئيس الشهيد رفيق الحريري.

وتحيي هذه القوى مجدداً شهداء الانتفاضة جميعاً: باسل فليحان، سمير قصير، جورج حاوي، جبران التويني ورفاقهم، والشهداء الاحياء: مروان حمادة ومي الشدياق وغيرهما، الذين خطوا بدمائهم طريق السيادة والاستقلال وحقق معهم الشعب اللبناني انجازات عدة كانت حلماً بعيداً قبل عام من اليوم».

واضاف «ان قوى 14 آذار موحدة متماسكة تبدي للبنانيين بطوائفهم وتياراتهم السياسية كافة، استمرارها في نضالها لتحقيق اهداف ثورة الاستقلال كاملة بدعم أكده يوم الرابع عشر من شباط 2006 . وفي مقدمة نضالاتها الوحدة الوطنية التي أنتجت كل نجاحات 14 آذار وانجازاته، وهي تؤكد للبنانيين ان خطواتها اللاحقة ستكون محكومة بارادتهم وتوجهاتهم، ولن تتردد في العودة اليهم حين يقتضي الامر ذلك. لقد دخلت قوى 14 آذار الى طاولة الحوار في كل شجاعة ومسؤولية وهي تعتبر ان نجاح الحوار هو مسؤولية جميع القيادات اللبنانية المتحاورة، وتتطلع الى ان ينتهي بوضع الحلول الوطنية اللازمة لانجاحه، وايا تكن النتائج، فهي تعتبر ان مسيرة استعادة رئاسة الجمهورية قرار ثابت لها سوف يتحقق اليوم او غدا بعد ان اتخذت اكثرية اللبنانيين هذا القرار في شكل لا لبس فيه.

لقد خضنا معا معارك العام الماضي بنجاح احيانا وتعثر احيانا اخرى. ونعلن اليوم اننا سوف نتابع نضالاتنا حتى نحقق السيادة والحرية والاستقلال كاملا دون انتقاص».

اعتبروا انها استخدمت كدعاية في الانتخابات الاسرائيلية

النواب العرب في الكنيست يستنكرون عملية اريحا

لندن ـ «القدس العربي»:

اثار اقتحام جيش الاحتلال الاسرائيلي لسجن اريحا واعتقال احمد سعدات ردود فعل غاضبة من مختلف قيادات فلسطينيي الـ48 حيث اصدر رئيس الحركة العربية للتغيير د. احمد الطيبي ورئيس الطاقم الاعلامي في القائمة العربية الموحدة ـ العربية للتغيير بياناً اتهم فيه ايهود اولمرت وأقطاب الحكومة الإسرائيلية بتنفيذ هذا الهجوم الدموي من اجل رفع التأييد لحزب كاديما أمام الرأي العام الإسرائيلي اليميني، مشيرا إلى أن الدم الفلسطيني والشأن الفلسطيني كانا دائما وقودا في حملة الانتخابات والتنافس في إسرائيل، وعبر الطيبي عن خشيته من التواطؤ الأمريكي والبريطاني في هذا الهجوم بعد ترك المراقبين الأمريكيين والبريطانيين السجن فجراً، مناشداً المجتمع الدولي التدخل فورا لوقف هذا الاعداء الدموي. من جانبه اعتبر النائب عزمي بشارة رئيس حزب التجمع الوطني الديمقراطي ما تقوم به الحكومة الاسرائيلية في أريحا «عمل عصابات وإرهابا على نمط مطلوب حيًا أو ميتاً»، مؤكدا انه لا يجوز أن يسمح بالاستمرار في تنفيذ المخطط في اريحا، ويجب توقيفه فورا، ودعا الدول العربية بالتحرك لمنع تدهور الاوضاع اكثر واكثر، فيما اجرى رئيس الجبهة الديمقراطية النائب محمد بركة اتصالاً بسعدات عبر من خلاله عن تضامنه وتضامن الجبهويين معه ضد الهجمة التي يقوم بها جيش الاحتلال على سجن اريحا، واشار الى ان اولمرت يصر على الفوز بالانتخابات التشريعية من خلال اقتراف المزيد من جيش الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني، ويريد الاحتفاظ بكرسي رئاسة الحكومة على حساب استمرار سفك دماء الفلسطينيين، وقال ان اقتحام سجن اريحا هو نقض لاتفاق دولي بالتواطؤ من قبل حكومتي الولايات المتحدة وبريطانيا، محملا اياهم مسؤولية عواقب الجريمة الاسرائيلية الجديدة، ودعا بركة الى التضامن الشعبي مع الاسرى ضد العدوان الاسرائيلي الغاشم.

من جهته، اصدر الناطق بلسان الحزب الشيوعي الاسرائيلي د. احمد سعد بيانا باسم الحزب ندد بالتصعيد العدواني الاحتلالي الجديد وحمل فيه حكومة الاحتلال المسؤولية الكاملة عما سينجم عن العملية، واكد ان العملية تمت بالتآمر ما بين حكومة (كديما) وحكومتي بريطانيا والولايات المتحدة، وان هدف هذه العملية «هو السمسرة الانتخابية على حساب الدم الفلسطيني»، وحذر من المس بحياة الامين العام احمد سعدات.

وعلى المستوى الشعبي نظمت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة تظاهرة احتجاجية في مدينة الناصرة ندد خلالها المشاركون بجريمة جيش الاحتلال الاسرائيلي.